

تواصل أعمال بناء برج الريحان البالغ كلفته ١٣ مليون دينار

«دار الكوثر العقارية» تحقق صفقة بيع عقارات في الخفجي بمليون دينار

تنظمه أنة غروب خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ فبراير

يوني هوب تطرح مشروعاً في سريلانكا خلال مشاركتها في المعرض الدولي للعقار السابع

أعلنت شركة «يوني هوب العقارية» عن مشاركتها في المعرض الدولي للعقار السابع الذي تنظمه شركة أنة غروب لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ فبراير المقبل في فندق الريبجيني. وقال مدير عام الشركة ياسر السمان في تصريح صحفي بمناسبة المشاركة إن الشركة تقوم بتسويق مشروع «ترانكويلو» في سريلانكا والتي تملكه الشركة الكويتية الأوروبية القابضة وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة (قابضة) تأسست بهدف العمل في مجال الاستثمار خصوصاً الاستثمار العقاري بما يشمله من شراء وتطوير المشروعات العقارية المختلفة وتقديمها للمستثمرين والمستثمرين بما يحقق طموحاتهم الحالية والمستقبلية داخل الكويت وخارجها. وأشار السمان إلى أن مشروع ترانكويلو هو من المشاريع المميزة في الفترة الحالية والتي تمكن

المشتري من تحقيق عائد جيد ومميز على رأس المال مدفوع القيمة في شراء الوحدة السكنية أو الأرض. وبين أن الشركة تقوم بعرض مجموعة من الأراضي السكنية بمساحات مختلفة للبناء عليها فيلات سكنية راقية مميزة التصميم داخل هذا المشروع بالإضافة إلى الوحدات السكنية المتنوعة المساحات والتي تحقق أهداف المشترين والمستثمرين وذلك بعد دراسة واقعية لسوق العقار بسريلانكا والعائد المميز السنوي الذي يحصل عليه المستثمر والذي يصل من ٢٥ إلى ٣٠٪ سنوياً. وأضاف السمان «يوجد لدى الشركة توجهات للاستثمار في بعض الدول الأخرى مثل مصر ولبنان وإسبانيا وسويسرا وجنوب إفريقيا وذلك بانتهاج عام ٢٠١٤ لاستكمال منظومة المشاريع العقارية السياحية التي تنوي الشركة الكويتية الأوروبية تنفيذها خلال تلك الفترة».



ياسر السمان



أحمد الصفار

الشرائح من المستثمرين والاستفادة من انخفاض الأسعار. من جانب آخر لفت الصفار إلى أن الشركة وصلت إلى مراحل جيدة في مشروعها برج الريحان في الشارقة، لافتاً إلى أن الشركة وصلت إلى بناء الطابق السابع من البرج وذلك بعد إطلاق المشروع خلال الفترة الماضية. وبين الصفار إلى أن مشروع برج الريحان يتكون من ٥٠ طابقاً، منهم ٤٢ طابقاً سكنياً بعدد إجمالي ٢٥٢ شقة، بالإضافة إلى ٦ طوابق مواقف سيارات وطابق خدمات ويهو فندق رئيسي، وكذلك يتمتع البرج بوجود ناد صحي وغرف ساونا وبخار وجاكوزي، مشيراً إلى أن كلفة المشروع تصل إلى ١٣ مليون دينار كويتي.

أعلنت شركة «دار الكوثر العقارية» إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار أنها حققت الأسيوع الماضي صفقة عقارية بقيمة مليوني دولار من خلال بيع عقارات سكنية وقل في الخفجي لمستثمرين وشركة عقارية في المنطقة نفسها. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة أحمد عبد الوهاب الصفار في بيان صحفي إن الشركة حققت هذه الصفقة بعد التعافي النسبي في السوق العقاري مع بداية العام الجاري، مشيراً إلى أن الشركة تتفاوض حالياً على صفقة أخرى من المتوقع أن تتم خلال الشهر المقبل. ولفت الصفار إلى أن السوق العقاري الكويتي والخليجي بدأ يتعافى تدريجياً نظراً لوجود فرص جديدة في الأسواق وتعد مناسبة لجميع

آسيا تقود الخروج العالمي من الركود

سمرز: الاقتصاد بدأ ينتعش أسرع من المتوقع لكن التعافي لا يزال هشاً

قال خبراء أن النمو الاقتصادي العالمي ربما بدأ ينتعش أسرع من المتوقع لكن التعافي لا يزال هشاً وهناك حاجة إلى توازن أفضل بين الدول المصدرة والمستوردة. وعزز تسارع في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة التفاؤل بشأن توقعات النمو العالمي لكن لاري سمرز المستشار الاقتصادي الكبير بالبيت الأبيض أبلغ الوفود خلال المنتدى الاقتصادي العالمي أن نمنا باهظاً يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة سيظل يسد لبعض الوقت. وقال خلال حلقة نقاش «ما نراه في الولايات المتحدة هو تعاف احصائي وركود بشري وفي رأيي... أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيستمر بايقاع معتدل لعدة فصول قادمة على الأقل... الأمر المثير للقلق هو مستوى البطالة. هذه ليست ظاهرة مؤقتة بل ظاهرة هيكلية». ونما الاقتصاد الأميركي بوتيرة أسرع من المتوقع بلغت ٥,٧٪ في الربع الأخير من العام الماضي وهو أسرع نمو في أكثر من ست سنوات. لكن نسبة البطالة ١٠٪. وقال رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك سترانس كان أن آسيا تقود الخروج العالمي من الركود. وأبلغ الحلقة ذاتها «النمو يعود وأسرع من المتوقع لكنه لا يزال هشاً... الطلب الخاص لا يزال ضعيفاً... المنطقة الآسيوية من العالم تقترب الآن من التعافي الكامل». ويركز صناع السياسات بالفعل أن سحب التحفيز الهائل الذي جرى ضخه في الاقتصاد العالمي قبل الأوان قد يتسبب في تباطؤ جديد. والوقت المناسب للقيام بذلك هو السؤال الرئيسي

في ٢٠١٠. وقال أنجيل جوريا الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لروبيرت أنه لا يتوقع عودة الركود. وقال «هناك مخاطر تراجع.. نعم.. لكننا نحصل على تعاف واسع النطاق وهذه حقيقة.. الاقتصادات تخرج من الركود ببطء وسيكون النمو متواضعاً في المستقبل المنظور. لا أتوقع عودة الركود». وتوقع المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً نمواً بنسبة ٣,٤٪ في ٢٠١٠ بدلاً من ٢,٣٪ حسبما توقعته في يونيو وذلك بعد انكماش تغير التقديرات أنه بلغ ١,٧٪ في ٢٠٠٩. ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو بدرجة كبيرة عندما قال يوم الثلاثاء أن الاقتصاد العالمي سينمو ٣,٩٪ في ٢٠١٠ وليس ٣,١٪ كما توقع في أكتوبر الماضي.

شركة كويتية تبحث إقامة مجمع

الدراسة بحلول فبراير ٢٠١٠. وفي وقت سابق هذا الشهر أعلنت شركة صناعة الكيماويات البترولية عملاء مصنعها للمركبات العظمية بأن الأمدادات ستتأثر نتيجة ظروف القاهرة عقب انقطاع لتتيار الكهربائي أثر على كل صادرات المصنع. كان المصنع الذي يستخدم نحو ١,٥ مليون طن من النفط كمادة خام قد بدأ الإنتاج في نوفمبر الماضي.

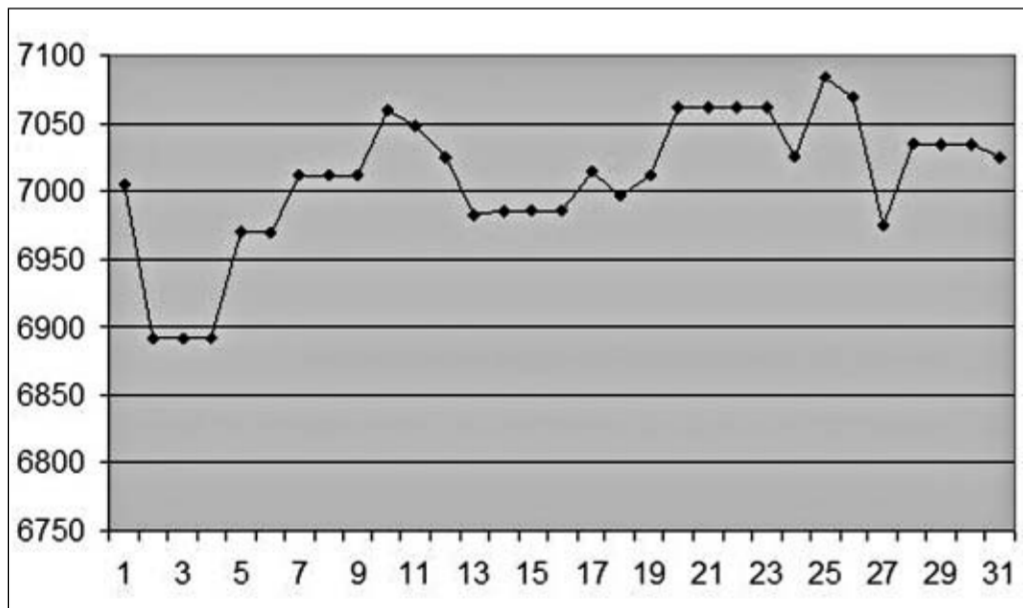
قال العضو المنتدب لشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية التي تديرها الدولة أن الشركة تعزز بناء مجمع لصناعة الأليافيات باستثمارات تبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار. ونقل عدد يناير ٢٠١٠ من الشؤون الفصلية لوزارة النفط عن مها ملا حسين قولها «الشركة تخطط لبناء مجمع ثالث للأليافيات... المشروع لا يزال في مرحلة الدراسات التمهيدية وتوقع أن تتم هذه

أكد على أن جميع التداولات تمت على الأسهم ذات الصبغة المضاربة

المصالح الاستثمارية: البورصة دخلت عام ٢٠١٠ بشعار المضاربة ثم المضاربة فقط

الشركات الخمس الأكثر تداولاً من حيث الكمية

اسم الشركة	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	متوسط سعر السهم
ليفا الاستثمارية	858 360 000	86 985 000	101
لتمويل الخليجي	775 540 000	69 928 000	90
جزان	735 560 000	49 836 000	68
الصفوة	718 440 000	40 117 000	56
المنتجات	677 560 000	49 936 000	74



رسم يوضح سلوك المؤشر السعري خلال يناير

قال التقرير الشهري الصادر عن شركة المصالح الاستثمارية عن حركة التداول في السوق الكويتي للأوراق المالية أن البورصة بدأت تداولاتها لعام ٢٠١٠ رافعا شعار المضاربة ثم المضاربة فلا صوت يعلو عليها، حيث تمت جميع التداولات تقريبا على الأسهم ذات الصبغة المضاربة وهي التي تتسم بمعدل دوران مرتفع ومنخفضة القيمة السوقية، وقد انعكس هذه النهج على ملامح السوق من خلال ارتفاع كبير في قيمة التداول وحجمها مع غياب المؤشر السعري تقريبا، وتراجع حاد في المؤشر الوزني لعدم التوجه إلى الشركات المكونة إلى معادلة وبالتالي تراجعها وإن كانت التداولات بكميات صغيرة. وأشار التقرير إلى أن هذا الشهر قد حظي الشهر بالكثير من المعطيات المتضاربة لما تحمله من إيجابيات وسلبيات على الساحتين المحلية والعالمية، ساهمت في عدم وضوح الرؤية وبالتالي إمكانية رسم صورة واضحة لاتجاه السوق خلال عام ٢٠١٠، مؤكداً على أن ذلك على اتساع فجوة المضاربة على حساب الاستثمار الطويل الأجل، ولعل أبرز تلك الأمور العوامل الإيجابية المحلية المتمثلة في قرار خطة تنموية شاملة داخل البلاد وصل حجمها إلى ٣٧ مليار دينار، وكذلك قرار مشروع هيئة سوق المال لإعطاء السوق دفعة قوية في الاستقرار، ثم جاءت هناك الأمور العالمية السلبية المتمثلة في اتجاه الكونجرس الأميركي إلى فرض ضرائب على المصارف الأميركية بقيمة ٩٠ مليار دولار وهي حجم المساعدات التي منحت لتلك المصارف إبان الأزمة العالمية ومنعتها من الانهيار، ثم أيضا اتخاذ قرار بإيقاف الاتفاق الحكومي على مشاريع معينة بقيمة ١٥ مليار دولار سنويا ولمدة ثلاث سنوات، ثم قرار الحكومة الصينية بالزام البنوك بتجنيب جزء من الودائع وعدم إعادة إقرضه أدت هذه العوامل العالمية معاً إلى تراجع حاد أصابت أسواقها المالية وانعكست سلباً على أسعار النفط التي تراجعت إلى ما دون الاثنين وسبعين دولار للبرميل وذلك من مستوى الخمسة والثمانين دولاراً بنسبة ١٦٪ تقريبا في غضون عشرة أيام فقط، فكان طبيعياً أن يستغل مضاربي السوق تلك الأحداث والإيجابية والسلبية في تسير دفة السوق إلى الاتجاه المضاربي، ونتيجة لذلك نجد أن المؤشر السعري ارتفع بقيمة ٢٠ نقطة وتمثل ٠,٢٪ منه، وانخفض المؤشر الوزني بقيمة ١٠ نقاط وتمثل ٢,٥٪ ووصلت قيمة التداول إلى ١٢٠٦٩٠٠ دينار وكمية الأسهم المتداولة إلى ١٠,٨٦٢,٩١٥ سهما خلال الشهر وعدد الصفقات إلى ١٣٧,٢١٨ صفقة.

أشاروا إلى أن تطبيقها سيعيد الثقة بالشركات المحلية

خبراء: حوكمة الشركات تمهد الطريق أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية

إيجاد نظام رقابة داخلية والوصول بإدارة الشركات إلى تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة أهم المزايا

حوكمة الشركة، تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية، اتباع تشكيل مجلس الإدارة، اتباع مدققي الحسابات، لجنة التدقيق، أية معلومات عامة حول الشركة تهم المساهمين، والمخالفات والعقوبات. وبين الخبراء أنه يتعين على الشركة القيام بوضع القواعد الإجرائية لتطبيق ضوابط الحوكمة التي تشتمل على إيجاد نظام رقابة داخلية في الشركة وتحديد مسؤوليات الأطراف ذات العلاقة وهي مجلس الإدارة واللجان المنتقاة عن هذه الضوابط والمراقب الداخلي ومدققي الحسابات الخارجي، بحيث يقوم بالتصويت بها المرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على ألا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي يجوزته بأي حال من الأحوال مبنياً أن الهدف من التصويت التراكمي هو تمكين صفراء المساهمين من انتخاب عضو أو أكثر في مجلس إدارة الشركة لتمثيلهم وذلك بمنح أصواتهم لذلك المرشح.

للمساهمين جميعاً وزيادة ثقة المتعاملين بالسوق، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم حق التصويت لصغار المساهمين، والتقليل من إجهاد كثير من صفراء المساهمين عن حضور الجمعيات العمومية للشركات والشقافية الدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها. متناولين الإطار العام لضوابط الحوكمة وأهمها تحديد المسؤوليات ومهام وواجبات كل الأطراف الرئيسية المرتبطة بالشركة، وتحديد المتطلبات الإلزامية والقانونية لهم. وتتضمن الضوابط مجموعة من المواد الخاصة بمجلس إدارة الشركة، ورئيس مجلس الإدارة، ومسؤولية ومهام أعضاء مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها، مكافآت أعضاء المجلس، الرقابة الداخلية، لجنة التدقيق، التفويض من مجلس الإدارة، حقائق المساهمين، قواعد السلوك المهني، تقرير حوكمة الشركات وما يتضمنه بخصوص ممارسات

والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة ودور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة. وأكد الخبراء على واجبات الشرع من أجل تحقيق قواعد الحوكمة والوجه الوطني والاجتماعي للشركات. وأوضحوا أن المفهوم الحديث للشركات المساهمة العامة تقوم بمهام أساسية وهي تحقيق الرخاء والازدهار للشركة والمساهمة في الحياة الاجتماعية عن طريق تخصيص جزء من صافي أرباحها لأعمال الخير والخدمات العامة مثل بناء المدارس والمستشفيات ودعم دور المعوقين والأيتام ونظام الضمان الاجتماعي وتحسين الأداء والإبداع وتحقيق السمعة الجيدة خدمة للوطن وللتنمية.

وقال الخبراء ذاتهم إن أهم مزايا حوكمة الشركات هو إيجاد نظام رقابة داخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق الأوراق المالية والوصول بإدارة الشركة إلى تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية



البورصة تواجه خطر فقد الثقة